من الذخائر والمدافع كانت زوّدته بها الحكومة النمساوية؛ وأبحر من مرفأ ساوث هامبتون البريطاني تحت العلم النمساوي، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩١. وقد انضمّ الى الحملة، في اثناء توقفها في الاسكندرية، عدد من اليهود المصريين ممّن يتكلمون العربية. وقصدت الحملة، بعد ذلك، صوب «الطور»، وكان عدد الذين رافقوه حوالى ٥٠ شخصاً. وما ان وصل فريدمان وجيشه «أرض الميعاد» (أرض مدين)، حتى بدأت المشاكل والأزمات، فظهرت معارضة شديدة في بعض الأوساط اليهودية التي وصفت مشروعه بالمغامرة غير المأمونة الجوانب؛ ثمّ تمرّد بعض أفراد قوته على النظام المتبع ورفضوا الانقياد للأوامر، فطردهم وضلّ بعضهم طريقه، فمات في الصحراء. وحين وجد ان معظم جنوده يرغب في العودة، أقدم على فسخ العقد، وحلّهم من التزاماتهم، وأضفى طابعاً رسمياً على تسريحهم، فارتدى بدلة عسكرية، ووضع على رأسه تاجاً ذهبياً، ثمّ زين صدره بالأوسمة والنياشين، ومثّل دور ملك اليهود في مدين. ثمّ تدخلت الحكومة العثمانية لتضع حداً نهائياً للمغامرة الاستعمارية، فتنّبه العثمانيون لنشاط فريدمان وأدركوا مراميه في اقامة الدولة اليهودية التي قد تجلب، في اثرها، التدخل الاجنبي، وتؤدي الى عرقلة طريق مكة والمدينة. ولم يغب عن ذهن الأتراك ان احدى الدول الكبرى تقف وراء فريدمان ومشروعه. فتدخّل الأتراك عسكرياً؛ ولم تنجح مساعي كرومر؛ فانتهت مغامرة فريدمان الاستعمارية؛ لكنه لم يرض بهزيمته وقرّر مقاضاة الحكومة المصرية بمبلغ ٢٥ ألفاً من الجنيهات.

وقد ذكرت جريدة «الحقيقة»، الناطقة بلسان يهود الاسكندرية، في عددها الصادر في ١٨٩٢/٢/٥، ان فريدمان لم يكن سوى عميل الماني يحاول ايجاد مستعمرة على سواحل البحر الاحمر. ولكن جريدة «المؤيد» القاهرية رفضت هذا التبرير، وكشفت النقاب عن ان فريدمان كان يرمي الى تأسيس مملكة يهودية، وانه جلب معه ثياب الملك، ورسوم، وألقاب، الدولة، وانه كان يحظى بتأييد واسع لدى الأوساط اليهودية(١٥).

أمّا أخطر ما أنتجته مغامرة فريدمان، فهو ان الحكومة العثمانية لم تكتف بطرد فريدمان وجماعته، وانّما انتهز السلطان عبدالحميد فرصة وفاة الخديوي توفيق، في اوائل العام التالي (١٨٩٢/١٠/٨)، وبعث بفرمان تولية خلفه عباس الثاني (١٨٩٢/١/١٧)، وقد تعمد ادخال بعض العبارات على حدود الأراضي المصرية التي يديرها الخديوي، قصد منها حرمان مصر ليس فقط من المراكز التي كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة (أرض مدين) وانما من قسم من أراضيها، هو شبه جزيرة سيناء.

وما أن علم المعتمد البريطاني في القاهرة، السير ايفلين بارنغ (اللورد كرومر، فيما بعد) بمحتويات الفرمان الجديد، حتى طلب من الخديوي ومن الحكومة المصرية عدم قراءته. فقد كان هذا الأمر يعني محاولة الاعتداء على تسوية العام ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ التي ضمنتها الدول الكبرى، والاقتراب العثماني، بصورة خطرة، من قناة السويس، ممّا يهدد شريان الامبراطورية الحيوي. وقد تبع ذلك ضغط دبلوماسي بريطاني، ممّا اضطر الباب العالي الى ان يرضخ ويترك سيناء التي حاول ان يسلخها عن مصر ويضمّها الى ولاية الحجاز، كما حدث مع المراكز التي كانت ممنوحة لمصر، وفقدتها، فجاءت برقية الصدر الأعظم الى الخديوي عباس الثاني، في الثامن من نيسان (ابريل)، وورد فيها: «أمّا من جهة شبه جزيرة سيناء، فهي باقية على حالتها، وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مدارة بها في عهد جدّكم اسماعيل باشا ووالدكم توفيق باشا».

وقد عمل بارنغ على نشر البرقية، واعتبرت قسماً مكمّلاً لفرمان التولية. وقدم المعتمد البريطاني